بيروت في ١٠/٢/2026

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران جرجي بيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: التناقض في أرقام عودة النازحين السوريين بين الحكومة، الأمن العام، والأمم المتحدة.

حيث إنّ الحكومة اللبنانية دأبت في الآونة الأخيرة، استنادًا إلى معطيات صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وجهات دولية أخرى، على الإعلان عن أرقام تتعلّق بعدد "العائدين" السوريين من لبنان، ولا سيما الرقم المتداول البالغ نحو **503,603** شخصًا؛ مما يشير ان انها لا تملك أي احصائات أو داتا تؤكد صحّة هذه الارقام وفق تقرير المفوضيّة الصادر بتاريخ 2025/12/31

وحيث إنّ هذا الرقم يُقدَّم للرأي العام اللبناني وللمجتمع الدولي على أنّه يعكس عودة فعلية وملموسة للنازحين إلى الأراضي السورية، بما يرتّب عليه آثارًا سياسية ومالية وقانونية مباشرة، سواء لجهة المساعدات الدولية أو لجهة السياسات العامة المعتمدة من قبل الدولة اللبنانية؛

وحيث إنّ المعطيات التفصيلية الواردة في الجدول المرفق ربطًا بهذا السؤال تُظهر وجود فجوة رقمية جوهرية بين:

- عدد العائدين الموثّقين فعليًا عبر برامج العودة الطوعية التابعة للـ UNHCR، 54,673
- وبين الرقم الإجمالي المعلن(503,603) تحت عنوان " syrian inactivated in 2025 from UNHCR'S record in lebanon due to confirmed or **presumed return**،

الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول منهجية الاحتساب والمعايير المعتمدة؛

وحيث إنّ القسم الأكبر من الرقم المعلن يبدو مستندًا إلى ما يُسمّى بـ **إلغاء التفعيل الإداري** (Deactivation)أو وقف المساعدات، وليس إلى مغادرة فعلية مثبتة عبر سجلات الأمن العام اللبناني أو معابر الحدود الرسمية؛

وحيث إنّ إلغاء التفعيل أو وقف المساعدات لا يُشكّل، قانونًا أو واقعًا، دليلًا على العودة الفعلية، بل قد ينتج عن انقطاع التواصل، تعليق المساعدات بسبب نقص التمويل، هجرة إلى بلد ثالث، بقاء الشخص داخل الأراضي اللبنانية دون تسجيل، أو حركة عبور غير نظامية؛

وحيث إنّ الدولة اللبنانية، هي الجهة الوحيدة المخوّلة قانونًا توثيق حركة الدخول والخروج عبر أراضيها، ما يجعل أي أرقام لا تستند إلى بيانات المديرية العامة للأمن العام عرضة للتشكيك وعدم القابلية للتدقيق؛

وحيث إنّ المعطيات تشير إلى أنّ نحو **350,000نازح سوري** غادروا لبنان بعد أحداث أيلول 2024، من دون توضيح ما إذا كانوا قد سُجّلوا كعائدين، أو أُعيد إدخالهم لاحقًا، أو تم احتسابهم ضمن أرقام "إلغاء التفعيل"؛

وحيث إنّ توقف المساعدات عن نحو **400,000نازح** بسبب تراجع التمويل الدولي لا يمكن اعتباره سياسة عودة، ولا يُمكن قانونًا إدراجه ضمن إحصاءات "العودة الطوعية"؛

وحيث إنّ نسبة النازحين غير الحائزين على وضع قانوني في لبنان ما زالت تُقدّر بنحو **75%**، في ظل غياب سياسة وطنية واضحة لمعالجة هذا الواقع، سواء من حيث التنظيم القانوني أو العودة أو إعادة التوطين؛

وحيث إنّ غياب الشفافية في تبادل البيانات بين الدولة اللبنانية والجهات الدولية، ولا سيما UNHCR، يُضعف قدرة السلطات التشريعية والرقابية على ممارسة دورها الدستوري في المساءلة؛

وحيث إنّ اعتماد أرقام غير موثّقة أو غير متطابقة مع سجلات الأمن العام قد ينعكس سلبًا على مصداقية الدولة اللبنانية أمام المجتمع الدولي، إدارة ملف النزوح، توزيع المساعدات، والحقوق السيادية للدولة؛

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. هل تؤكّد الحكومة اللبنانية رقم ال UNHCR القائل بوجود 501,603 نازح سوري، تم إلغاء التفعيلهم بسبب عودة مؤكدة أو مفترضة؟ وإذا كانت تؤكده، على أي أساس قانوني تعتمد/تتبنّى هذا الرقم كـ «عدد عائدين»، وهو مبني على « إلغاء التفعيل وعودة مفترضة»؟

2. إذا كانت ال UNHCR قد دعمت مباشرة 54,673 عودة طوعية فقط، فما الآلية الملموسة التي أنتجت العدد المتبقي من رقم 501,603 المذكور أعلاه؟ ما مصدره؟ وما تعريف «العودة» المعتمد؟
3. تشير المعطيات إلى أن جهات أممية عطّلت قرابة 400,000 نازح سوري من لوائح مستفيدي UNHCR/WFP بسبب نقص التمويل: كم من هؤلاء من ضمن المسجلين لدى ال UNHCR البالغ 501,603 (إلغاء التفعيل بسبب عودة مؤكدة أو مفترضة)، وما هو رقم التقاطع الفعلي ؟ وما هي منهجية المطابقة التي تمنع العدّ المزدوج؟
4. ما مصير الوافدين الجدد، نحو 120,000 حسب بيانات ال UNHCR ، الذين دخلوا بعد سقوط النظام القديم في سوريا في كانون الأول 2024؟ هل سيتم «تسجيلهم/تدوينهم»؟ هل يتلقون مساعدات في لبنان؟ وهل تم تنسيق هذه التطورات مع الحكومة اللبنانية بصورة رسمية؟

الجدول رقم (1): الوجود السوري، "العودة"، والتعطيل (كانون الأول 2024 – كانون الأول 2025)

الفئة	كانون الأول 2024	كانون الأول 2025 (كما يُدّعى)	المصدر/ملاحظات
السوريون المسجّلون لدى ال UNHCR قبل 2015	755,000	533,000	انخفاض عدد النازحين المنسوب إلى «العودة/ إلغاء التفعيل Deactivation»
السوريون المدوّنون لدى ال UNHCR بعد 2015 (غير المشمولين بالحماية)	800,000	600,000	لا توجد أرقام رسمية مُشاركة مع الحكومة اللبنانية
غير المسجّلين/غير المدوّنين (وجود غير قانوني)	450,000	400,000	حسب تقديرات الأمن العام
الوافدون السوريون بعد 7 كانون الأول 2024	0	بين 120,000 و 200,000	عبور غير شرعي ناشط خصوصًا في الشمال (حسب تقديرات ال UNHCR)
إجمالي النازحون السوريون في لبنان	2,000,000	1,650,000	مجموع جميع الفئات حسب الادعاء في كانون الأول 2025 – فرق مع عام 2024 " 350,000"
عدد الذين عادوا إلى سوريا بعد أيلول 2024 نتيجة الحرب في لبنان	350,000	غير معلوم	غير واضح اذا حُذفوا من قواعد البيانات
عدد العائدين بين عام 2024 -2025 حسب تقديرات ال UNHCR	-	503,603	**الرقم المركزي المتنازع عليه (كما يُدّعى من قبل UNHCR، الأمن العام، والحكومة)**
المستفيدون من برنامج العودة الطوعية النقدي لدى ال UNHCR	-	54,673	العودات الموثّقة والقابلة للتحقق حسب تقرير ال UNHCR
توقف المساعدات لقسم كبير من النازحين السوريين (UNHCR و WFP)	-	400,000	بسبب تراجع التمويل من قبل الجهات المانحة
نسبة السوريين دون وضع قانوني	%75	%75	ثابتة تقريبًا في السنتين